تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة في الجزائرية

ناجي عبد النور
جامعة باجي مختار – عنابة
قسم العلوم السياسة
nadjiabdenour@yahoo.fr

ناجي عمارة
المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر
amara.nadji@gmail.com

الملخَّـص:

تسعى الدراسة إلى رصد واقع المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات القطاع الخاص في الجزائر، ومعرفة مدى قدرة المؤسسات على أن تاخذ بالمفهوم وتطبيقه في إطار الشركة مع الإدارة المحلية لتجسيد التنمية المحلية المستدامة، خاصة بعد الشروع في إصلاح الإدارة المحلية وتعديل قوانين الجماعات المحلية،والتحول نحو اقتصاد السوق والتوجه نحو الخوصصة، حيث أصبح للقطاع الخاص مسؤولية في تقديم الخدمات وتوفير فرص العمل وغيرها من الخدمات الاجتماعية. لكن المتتبع لمسار مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلديات يلاحظ أن تطبيق وممارسة وتجسيد المسؤولية الاجتماعية لم يصل بعد إلى ما هو مطلوب، بالرغم من الدعم المالي الذي يحصل عليه القطاع الخاص من الدولة ويعود سبب ذلك إلى عوامل أهمها حداثة ظهور وتطور دور القطاع الخاص،غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية، عدم وجود آليات لتحفيز القطاع الخاص.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، القطاع الخاص، الإدارة المحلية، التنمية المحلية المستدامة.

Résumé :

L'étude vise à suivre et évaluer la réalité de de la responsabilité des institutions du secteur privé en Algérie et à savoir dans quelle mesure les institutions peuvent être adoptées et appliquées en partenariat avec l'administration locales pour reflètes le développement locales durable.

Depuis la réforme de l'administration locale et la modification des lois communitairs locales, le secteur privé à contribuer à améliorer les conditions de vie des citoyens et à répondre à leurs besoins ; sécurité sociale et assurance maladie, logement adéquat, emploi et autres services sociaux.

Le niveau de la responsabilité sociale du secteur privé au niveau local n'a pas encore atteint ce qui est requis malgré les incitations économique et les textes légaux, la raison de

المنارة للاستشارات

retarder l'adoption de la responsabilité sociale est due à des facteurs tels que l'émergence récente et le développement du secteur privé, le manque de cristallisation du concept de responsabilité sociale en tant que concept parmi les responsables des institutions en particulier dans le rôle de la société civile, les associations de consommateurs et les associations professionnelles en faveur de l'adoption de l'activation de pratiques de responsabilité sociale.

Mots clés: La Responsabilité Sociale, le Secteur Privé, l'Administration Locale, le Développement Locale Durable.

Abstract :

The study seeks to monitor and assess the reality of the social responsibility of the private sector institutions in Algeria and to know the extent to which institutions can be adopted and applied in paternship with the local administration to embody sustainable local development.

Since the implementation of the economic reform measures 1990s in Algeria, the most important challenge to the private sector has been the embodiment of social responsibility at the locale level, especially after the reform of local administration and the amendment of local community laws.

The private sector is responsible for contributing to improving the living conditions of the citizens and providing their needs; social security and health insurance, a adequade housing, employment and others social services.

The level of social responsibility of the private sector at the local level has not yet reached what is required despite the economic incentives and legal tests; the reason for delaying the doption of social responsibility is due to factors sush as the recent emergence and development of the private sector, the concept of social responsibility is not crystallized as a concept among institution officials, consumer associations and professional institutions in pushing for the adoption and activation of social responsibility practices.

Key words: Social Reponsibility, Private Sector, Local Administration, Local Sustainable Development.

مقـــــدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المتلاحقة التي يمر بها المجتمع الجزائري في الوقت الراهن،وما يترتب عليها من تزايد الفئات المجتمعية التي تحتاج الى التكفل والرعاية، **تبدو الحاجة ماسة وجلية حاليًا أكثر من أي وقت مضى الى التركيز على المسؤولية الاجتماعية**

المنارة للاستشارات

للمؤسسات القطاع الخاص كآلية وقائية علاجية تستهدف حفظ امن الانسان والمجتمع من الظواهر الخطيرة من جهة وتحقيق التنمية المحلية المستدامة من جهة اخرى.

وعليه فقد اصبح الدور الاجتماعي والإنساني للمؤسسات يكتسي أهمية متزايدة بعد قرار رفع الدعم الحكومي عن الكثير من المواد الغذائية والخدمات الاجتماعية، وفي هذا الاطار بادرت العدد من الشركات والمؤسسات إلى تبني برامج للمسئولية الاجتماعية تأخذ في الاعتبار ظروف المجتمع والتحديات التي تواجه ومتصلبات التنمية الوطنية، **ومن هذا المنطلق تتبلور اشكالية الدراسة** في تحديد العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات **القطاع الخاص** ودورها في الدفع نحو تجسيد برامج التنمية المحلية المستدامة في اطار الشراكة مع الادارة المحلية .

تأسيسا على ما سبق تحاول الدراسة الاجابة عن السؤال المركزي التالي :

– ما مدى قدرة مؤسسات القطاع الخاص في أن تأخذ بمفهوم المسئولية الاجتماعية وتطبيقه على المستوى المحلي بالشراكة مع الادارة المحلية لتجسيد التنمية المحلية المستدامة؟

<u>الاسئلة الفرعية :</u>

- ما مدي تهيؤ شركات القطاع الخاص للقيام بدورها في التنمية المحلية المستدامة استشعارا من مسئوليتها الاجتماعية ؟
- الى أي مدى تساهم الشراكة بين القطاعات كألية في تدعيم جهود التنمية المجتمعية المحلية؟
- كيف يساهم عقد الامتياز في تطوير علاقة الشراكة بين القطاع الخاص والادارة المحلية؟

المنارة للاستشارات

فرضية الدراسة:

- كلما تم تطبيق مفهوم المسئولية الاجتماعية من قبل مؤسسات القطاع الخاص على المستوى المحلي، كلما ساعد ذلك على تلبية حاجيات المواطنين وضمان الاستقرار الاجتماعي.
- كلما تطورت الشراكة بين القطاع الخاص وفواعل الادارة المحلية، كلما ارتقت وتطورت مشاريع التنمية المحلية المستدامة.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والأسلوب المكتبي في جمع المعلومات من الكتب والدوريات والمنشورات وأوراق العمل، مع استخدام المنهج القانوني وأسلوب الملاحظة لتقييم مدى تجسيد الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمفهم المسؤولية الاجتماعية.

هيكل الورقة البحثية :

اولا : الاطار المفاهيمي للدراسة(ماهية المسؤولية الاجتماعية – التنمية المحلية المستدامة) .

ثانيا : المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص في الجزائر.

ثالثا: الشراكة بين القطاعين العام(الادارة المحلية) والخاص

رابعا : جهود تفعيل القطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة بالشراكة مع الادارة المحلية.

اولا : الاطار المفاهيمي للدراسة(ماهية المسؤولية الاجتماعية، التنمية المحلية المستدامة)

المنارة للاستشارات

ا: ماهية المسؤولية الاجتماعية:

حظي مفهوم المسؤولية الاجتماعية باهتمام أكبر في السنوات الأخيرة نتيجة للتطورات في الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وظهور الحركات المناهضة للعولمة واستمرار الظروف السيئة التي تعانى منها الكثير من الدول النامية، فكان محور اهتمام معظم الحقول المعرفية من الاقتصاد الى الادارة والعلوم السياسية بالمسؤولية الاجتماعية.

1. تعريف المفهوم:

هناك عدة تعريفات لمفهوم المسئولية الاجتماعية للشركات، ومن أهم التعريفات وأكثرها تداول نذكر منها:

– تعريف **المفوضية الأوربية** Commission **Européan**: هي عملية توحيد الاعتبارات والاهتمامات البيئية والاجتماعية لمنظمات الأعمال مع أنشطتها وعملياتها وفعاليتها وتفاعلها مع ذوي المصلحة على أساس طوعي**(1)**

– تعريف **البنك الدولي** World Bank: هي تعهدات منظمات الأعمال للمساهمة في التنمية اقتصادية مستدامة لتحسين مستوى المعيشة بما يجعلها جيدة للتنمية وذلك من خلال العمل مع العاملين في تلك المنظمات وعائلاتهم، والمجتمع المحلي والمجتمع الوطني ككل.

يعريفها **مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة الاجتماعية للشركات** بأنها "الالتزام المستمر من قبل منظمات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل"

– تعريف الميثاق العالمي للمسئولية الاجتماعية: عبارة عن مبادرة مواطنة طوعية متعلقة بالشركات يعرض تسهيلا وتعهدا من خلال عدة آليات "

المنارة للاستشارات

سياسات الحوار، المعرفة، ومشاريع متعلقة بالشراكة"، يعتمد هذا الميثاق على المسئولية الاجتماعية العامة، بما في ذلك شفافية الشركات والقوى العاملة والمجتمع المدني للبدء والمشاركة في الأداء الجوهري المتعلق بمتابعة المبادئ المستند عليها الميثاق، وهذه المبادئ هي:(2)

حقوق الإنسان: على منظمات الأعمال أن تدعم وتحترم حقوق الإنسان المعلنة عالميا.

العمل: الإلغاء الفعلي لعمالة الأطفال وإزالة التمييز فيما يتعلق بالموظفين والتوظيف.

البيئة: على منظمات الأعمال أن تدعم الطريقة الوقائية للتحديات البيئة

محاربة الفساد: على منظمات الأعمال أن تعمل ضد كل أشكال الفساد بما فيها الرشوة .

- وعليه يمكن تعريف المسؤولية الاجتماعية على انها تعني مساهمة منظمات الاعمال ومؤسسات القطاع الخاص في الكثير من الانشطة الاجماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وغيرها من الممارسات الطوعية، ولقد تطور المفهوم وادمج الاهتمامات البيئية والاجتماعية والاقتصادية في نشاطات المؤسسات وتعاملاتها مع اصحاب المصلحة.

2. مداخل واليات المسؤولية الاجتماعية:(3) تتمثل مداخل المسؤولية الاجتماعية فيما يلي :

- **الشراكة:** تتمثل في مشاركة أفراد المجتمع المحلي القطاع الخاص في تحقيق التنمية الاجتماعية، وهي أعلى درجات مداخل المسؤولية الاجتماعية وتكون المشاركة في شكل المشاركة بالرأي والمقترحات والجهد والعمل، أو

المنارة للاستشارات

في شكل مشاركة مادية عن طريق المشروعات والتبرعات أوفي شكل مشاركة في عملية التخطيط والتنفيذ والتنسيق والمتابعة أو التقويم .

– **التعاون:** هو احد المظاهر الاجتماعية التي تهدف الى تحقيق هدف مشترك قد يكون مباشرا أو غير مباشرا، والتعاون إما أن يكون اختياري كتعاون الأفراد في مساعدة المحتاجين أو التعاون أثناء الزلازل والكوارث الطبيعية أو إجباريا حيث تكون صفة الإجبار نتيجة العمل والظروف المحيطة به، أما التعاون التعاقدي فيتمثل في تعاون التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية التي تتم على أسس تعاقدية مثل الجمعيات التعاونية والخيرية التي تحكمها دوافع التعاطف أووجود أهداف مشتركة بين إفرادها.

– **الاهتمام:** الاهتمام هو أساس العلاقات الاجتماعية والدوافع للتغيير للأفضل والعمل ايجابيا وهو أساس المسؤولية الاجتماعية الأخرى كالمشاركة والتعاون.

3. مبادئ المسؤولية الاجتماعية:

– مبدأ الإذعان القانوني.

– مبدأ احترام الأعراف الدولية.

– مبدأ الشفافية.

– مبدأ احترام الحقوق الأساسية للإنسان.

– مبدأ القابلية للمسائلة.

4. مجالات وأشكال وابعاد المسؤولية الاجتماعية:

– **مجالات المسؤولية الاجتماعية:**

تغطي المسؤولية الاجتماعية أطرافا مختلفة في مجالات عديدة يمكن تحديدها في :

المنارة للاستشارات

- المساهمة في تنمية المجتمعات المحلية الأقل نموا.
- دعم مشروعات مكافحة الفقـــــــــــــــــر.
- تقديم الدعم المالي لإقامة المرافق التعليمية في مناطق العجز، سواء كان ذلك في شكل مدارس للتعليم العام او معاهد للتدريب او دعم منح البحث العلمي.
- إقامة المرافق الصحية من مشتشفيات ومراكز صحية في المناطق ذات الحوجة الماسّة.
- إقامة البنيات الأساسية في المناطق الفقيرة مثل الطرق والكهرباء والري.
- دعم الفنون والأنشطة الرياضية.
- مكافحة الآفات الاجتماعية مثل التسول والتشرد وغيرها من الآفات.

جدول يوضح الادوار الاجتماعية للعناصر المؤسسة:(4)

العنصر	الادوار الاجتماعية
المالكون	حماية أصول المنشأة، تحقيق أكبر ربح ممكن، رسم صورة جيـدة للمنشـاة تعظيم قيمة السهم والمنشاة ككل، زيادة حجم المبيعات.
العاملون	عدالة وظيفية، رعاية صحية، رواتب وأجور مدفوعـة، إجـازات مدفوعـة، فرص تقدم وترقية، تدريب مستمر، إسكان للعاملين ونقلهم، ظـروف عمـل مناسبة.
الزبائن	أسعار مناسبة، الإعلان الصادق، منتجات آمنة وبنوعية جيدة، إرشادات بشان استخدام المنتج ثم التخلص منه أو من بقاياه.
المنافسون	معلومات صادقة، عدم سحب العاملين من الآخرين بوسـائل غيـر نزيهـة، منافسة عادلة ونزيهة.
المجهزون	أسعار عادلة، الاستمرارية في التجهيز، تسديد الالتزامات المالية والصدق في

المنارة للاستشارات

	التعامل.
المجتمع	خلق فرص عمل، احترام العادات والتقاليد، توظيف المعوقين، دعم الأنشطة الاجتماعية، دعم البنية التحتية، الصدق في التعامل، المساهمة في حالة الكوارث.
البيئة	التشجير وقيادة المساحات الخضراء، المنتجات غير الضارة، الحد من تلوث الماء والهواء والتربة، الاستخدام الأمثل للموارد وخصوصا غير المتجددة منها.
الحكومة	الالتزام بالقوانين، إعادة التأهيل والتدريب، تكافؤ الفرص بالتوظيف، حل المشكلات الاجتماعية، تسديد الالتزامات الضريبية.
جماعات الضغط	التعامل الصادق مع الصحافة، احترام أنشطة جماعات حماية البيئة، التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك، احترام دور النقابات العمالية والتعامل الجيد معها.

- **أشكال المسؤولية الاجتماعية** : يمكن حصر أشكال المسؤولية الإجتماعية للمؤسسات والشركات في شكلين أساسيين هما: – المسؤولية الإجتماعية داخل المؤسسة، – المسؤولية الإجتماعية خارج المؤسسة

- **أبعاد المسؤولية الاجتماعية:**

تمارس مؤسسات القطاع عددا من المسؤوليات الاجتماعية والتي تنحصر ضمن تصنيفين هما: الأخلاقية والإنسانية تجاه المجتمع المحلي والموظفين والزبائن والموردين والبيئة والمساهمين. وتعتبر المسؤولية الأخلاقية مسؤولية إلزامية وتتعدى في كونها الإيفاء بالالتزامات القانونية والاقتصادية(5).

المسؤولية الاجتماعية اتجاه المجتمع المحلي.

المسؤولية الاجتماعية تجاه الموظفين.

المسؤولية الاجتماعية تجاه الزبائن.

المنارة للاستشارات

المسؤولية الاجتماعية تجاه الموردين.
المسؤولية الاجتماعية تجاه البيئة.
المسؤولية الاجتماعية تجاه المساهمين

ب: ماهية التنمية المحلية المستدامة .

يعد مفهوم التنمية المحلية المستدامة كمنهج تنموي حديث ومتكامل الجوانب والأبعاد، يهدف إلى تفعيل الطاقات الكامنة لدى الجماعات المحلية دون الإخلال بالأهداف الاقتصادية والغايات الاجتماعية . لقد ظهر مفهوم التنمية المحلية بعد ازدياد الاهتمام بالمجتمعات المحلية كوسيلة لتحقيق التنمية الشاملة على المستوى الإقليمي، خاصة بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

1. تعريف التنمية المحلية:

لقد تعددت تعريفات التنمية المحلية نذكر منها تعريف **محي الدين صابر** الذي اعتبرها " اسلوب للعمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة الوعي بالبيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا."(6). وهناك من يعرفها على أنها حركة تهدف إلى تحسين الأحوال المعيشية للمجتمع في مجمله على أساس المشاركة الايجابية لهذا المجتمع وبناء على مبادرة المجتمع أن أمكن ذلك، فإذا لم تظهر المبادرة تلقائيا تكون الاستعانة بالوسائل المنهجية لبعثها واستثارتها بطريقة تضمن لنا استجابة حماسية فعالة لهذه الحركة(7).

المنارة للاستشارات

بالرغم من الاختلافات والتباين في وجهات النظر حول مفهوم التنمية المحلية إلا أنه يمكن تعريفها بأنها "السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول"(8).

وعليه تعتبر التنمية المحلية فى الاصل حركة شعبية واعية ومخططة تهدف الى رفع مستوى معيشة السكان المحليين فى منظومة متكاملة في اطار السياسات العامة للحكومة المركزية بالتعاون مع السلطات المحلية.

تعتبر التنمية المحلية مجموعة السياسيات والمشروعات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مقصود ومرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة في تلك المجتمعات

2. عناصر التنمية المحلية: يمكن تلخيص مفهوم التنمية المحلية في أربعة عناصر أساسية هي :

- **الشمول :** حيث تغطى برامجها كافة مجالات واحتياجات المجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والأسرية والترويحية والعمرانية .. الخ، ولجميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب وكبار ... الخ .
- **التوازن** :عدم إهمال جانب من الجوانب او مجال من المجالات في برامج التنمية المحلية وإلا انتفى شرط الشمول، وإنما يعنى تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة .
- **التنسيق :** تتطلب التنمية المحلية التنسيق لمنع التداخل بين البرامج والسياسات وتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.
- **التعاون والتفاعل الإيجابي :** يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية

المنارة للاستشارات

حكومية أوغير حكومية، وألا يترك هذا التعاون للصدفة، بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البناء أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة ومختلف الفواعل.

3. التنمية المحلية المستدامة : تعرف التنمية المستدامة في القانون الجزائري المؤرخ في 13 يوليو 2003 ، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على انها" عبارة عن التوفيق بين تنمية اقتصادية واجتماعية قابلة للاستمرار وحماية البيئة" أي إدراج **البعد البيئي في إطار تنمية** تلبي حاجات الأجيال الحاضرة والمستقبلية"

بعد صدور القانون أصبحت التنمية المستدامة تمثل الاتجاه التنموي الجديد الذي يعبر عن التوازن بين الأجيال الحالية والأجيال المستقبلية وتمثل في نفس الوقت النموذج التنموي المستحدث الذي تدخل ضمن اهتماماته المتطلبات البيئية، كبعد جديد يدعم الاحتياجات الاقتصادية والأهداف الاجتماعية ويعالج الاختلالات البيئية، ليس فقط على المستوى العالمي أو الإقليمي أوالوطني وإنما حتى على المستوى المحلى.

4. تعريف التنمية المحلية المستدامة :

يمكن تعريف التنمية المحلية المستدامة بأنها " إحداث مجموعة من التغييرات الجذرية في المجتمع المحلي بهدف إكسابه القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة لكل أفراده، بمعنى زيادة قدرة المجتمع المحلي على الاستجابة للحاجات الأساسية، عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد المتاحة وحسن توزيع ذلك الاستغلال للحفاظ على حق الأجيال المستقبلية في هذه الموارد ومواجهة الأضرار الناتجة عن المناهج التقليدية للتنمية غير المسالمة بيئيا إنها عملية

المنارة للاستشارات

حشد وتنظيم لجهود أبناء الوحدة المحلية وتوجيهها للعمل مع الهيئات الحكومية بأساليب ديمقراطية لحل المشاكل ورفع مستوى الأفراد الاقتصادي والاجتماعي والصحي والثقافي(9)

5. متطلبات تعريف التنمية المحلية المستدامة :

لتحقيق تنمية مستدامة فعالة يتطلب الأمر التوافق والانسجام بين الأنظمة التالية(10):

. نظام سياسي: يضمن الديمقراطية في اتخاذ القرار.

. نظام اقتصادي : يمكن من تحقيق الفائض، ويعتمد على الذات.

. نظام اجتماعي: ينسجم مع المخططات التنموية وأساليب تنفيذها.

. نظام إنتاجي: يكرس مبدأ الجدوى البيئية في المشاريع.

. نظام تكنولوجي: يمكن من البحث وإيجاد الحلول لما يواجهه من مشكلات.

. نظام دولي: يعزز التعاون وتبادل الخبرات في مشروع التنمية.

. نظام إداري: مرن يملك القدرة على التصحيح الذاتي .

. نظام ثقافي : يدرب على تأصيل البعد البيئي في كل أنشطة الحياة عامة، والتنمية المستدامة خاصة.

6. أبعاد التنمية المحلية المستدامة:

تسعى التنمية المحلية المستدامة إلى تحقيق جملة من الأهداف:

– **البعد الاقتصادي:** تقوم التنمية المحلية المستدامة في بعدها الاقتصادي على مشاركة جميع الأفراد وعملهم سويا على تحفيز النشاط الاقتصادي المحلي بإحداث تغيير إيجابي للنهوض بالإقليم المعني اقتصاديا، من خلال البحث

المنارة للاستشارات

عن القطاع أو القطاعات الزراعية أو الصناعية أو الحرفية أو التجارية التي يمكن أن تتميز بها المنطقة.

– **البعد الاجتماعي:** يركز هذا البعد على أن الإنسان هو جوهر التنمية وهدفها النهائي، من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية لكل أفراد المجتمع وخاصة الفئات الهشة منها (المرأة، الطفل، العجزة، والمعاقين)، إضافة إلى ضمان مساهمة هؤلاء في اتخاذ القرار الذي يهم حياتهم من خلال ضمان مشاركة أبناء الوحدة المحلية بآرائهم في مختلف القضايا المحلية وبكل شفافية(**11**).

– **البعد البيئي:** يركز على عملية توسيع خيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين رأسمال اجتماعي يقوم بتلبية احتياجات الأجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة دون الإضرار بحاجات الأجيال القادمة، من خلال مراعاة الحدود البيئة بحيث يكون لكل نظام بيئي حدود لا ينبغي تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف وعلى هذا ينبغي وضع حدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج غير السليمة بيئيا، واستنزاف المياه وقطع الغابات وتصحير التربة ...إلخ

ثانيا : المسؤولية الاجتماعية لشركات القطاع الخاص تجاه المجتمع المحلي في الجزائر.

إن مفهوم المسئولية الاجتماعية في الجزائر يتجاوز حدود العمل الخيري ويتعداه إلى معان أشمل وأكثر عمقا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال ترسيخ المبادئ التي تحث على الاهتمام بالعمالة والمجتمع والبيئة المحيطة وذلك من خلال وضع التشريعات وسن القوانين المنظمة للمسؤولية الاجتماعية

المنارة للاستشارات

ا. مجال المسئولية الاجتماعية للمؤسسات في الجزائر.

منذ بداية تطبيق إجراءات الإصلاح الاقتصادي في التسعينات بالجزائر، تنامى دور القطاع الخاص في تحمل المسئولية الاجتماعية، وليصبح متدخل في التنمية المحلية، خاصة بعد اصلاح الادارة المحلية وتغيير قوانين الجماعات المحلية ليتحمل مسؤولية المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين، وتوفير احتياجاتهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والمسكن الملائم، وتوفير فرص العمل، والسلع الغذائية بأسعار مناسبة وغيرها من الخدمات الاجتماعية. لقد تعزز الاهتمام بدور القطاع الخاص في الجزائر اتجاه تنمية المجتمع ليصبح ضرورة اجتماعية في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها البلاد، ويتحمل مسئوليته نحو المساهمة في تحسين الأحوال المعيشية للمواطنين. وتوفير احتياجاتهم من الضمان الاجتماعي والتأمين الصحي، والمسكن الملائم وتوفير فرص العمل، والسلع الغذائية بأسعار مناسبة وغيرها من الخدمات الاجتماعية(12).

ويمكن عرض أهم المحاور التي تتناولها **شركات القطاع الخاص** فيما يلي:

1 .المحور التعليمي: يعتبر المحور التعليمي من أهم المحاور التي تهتم بها **شركات القطاع الخاص**، ومن خلاله تقوم المؤسسات والشركات بتبني مجموعات متنوعة من الشباب وإدراجهم في برامج تدريبية متفرقة كلا بحسب مستواه التعليمي واتجاهاته المهنية أو الحرفية، على أن يتم تدريبهم وتطوير مهاراتهم مما يحسن من فرصتهم في إيجاد وظائف مناسبة وذات دخل معقول . وهنا تأتي مساهمة تندرج تحت مظلة المسئولية الاجتماعية وهي توفير فرص وظيفية لهؤلاء الشباب في مختلف المجالات أو مساعدتهم في إنشاء مشاريع صغيرة تعود بالفائدة على مجتمعهم.

المنارة للاستشارات

2.المحور الصحي: يعتبر من المحاور المهمة التي يتناولها برنامج الشركات، حيث تقوم بنشر الوعي الصحي بين أفراد المجتمع بمختلف طبقاته وشرائحه وذلك من خلال تنظيم الحملات الموجهة وتنظيم تدريبات لموظفين من مختلف التخصصات عن كيفية التعامل مع الأمراض الشائعة في المجتمع مثل مرض السكر والصرع.

3. **المحور التوعوي :ان** المساهمة المجتمعية التطوعية للشركات حديثا نسبيا، ومن الممكن أن يتضمن ذلك الهبات الخيرية وبرامج التطوع والاستثمارات المجتمعية طويلة الأمد في الصحة أو التعليم أو المبادرات الأخرى ذات المردود الاجتماعي.

4. تنمية الموارد البشرية: تعتبر تنمية الموارد البشرية بمثابة عملية استثمار لرأس المال البشري، حيث تعرف بأنها عملية تطوير مهارات وقدرات ومعارف القوى العاملة عن طريق عمليات التدريب والتكوين، بما يساهم في رفع مساهمتها في عملية الإنتاج إلى أقصى حد ممكن، ويساهم تطور الموارد البشرية في زيادة الكفاءة في الأداء للقطاع الخاص، حيث أن ذلك يتيح من تطوير نظم الإدارة وأساليب التسيير ويمكن من تطوير عمليات التجديد والإبتكار التي من شأنها خلق ديناميكية متواصلة في عمليات الإستثمار والإنتاج، مما يسمح بتطور مكانة القطاع الخاص وتعزيز مساهمته في النشاط الإقتصادي، بخلاف لو لم تتميز الموارد البشرية بالتطور فإن ذلك سينعكس سلبا على تطور القطاع الخاص الذي وفي ظل امتداد العولمة واشتداد المنافسة فإنه لن يكون له بالإمكان أن يتطور ويوسع من نشاطاته بحكم ضعف تطور الموارد البشرية على مستواه وعدم مواكبتها للإتجاهات الحديثة في التنظيم والتسيير.

المنارة للاستشارات

ب . المسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع المحلي: يمكن للمؤسسات القطاع الخاص أن تشارك الهيئات المحلية في القضاء على المشاكل الاجتماعية وتوفير ظروف الحياة الكريمة لأفراد المجتمع المحلي، ومن ثم خلق استقرار اجتماعي ومناخ استثماري مناسب يعود بالمنفعة على كل الأطراف والفاعلين، ومن الأنشطة التي يمكن تقديمها في هذا الإطار نذكر ما يلي:

- دفع الضرائب الى البلديات ومصالح الضرائب التابعة للولايات التي تعد التزامنا قانونيا ومساهمة اجتماعية تساعد الجماعات المحلية في توفير الخدمات الأساسية للمجتمع المحلي وإنجاز المنشئات الاستثمارية القاعدية.
- تقديم المساعدة أثناء وقوع الكوارث الطبيعية.
- المساهمة في امتصاص البطالة من خلال توفير مناصب العمل.
- المساهمة في القضاء على الانحرافات الأخلاقية من تدخين ومخدرات وغيرها.
- المساهمة في القضاء على الانحرافات الأخلاقية من تدخين ومخدرات وغيرها.
- دعم النوادي الرياضية والثقافية.
- المحافظة على البيئة ودعم كل الأنشطة التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، والعمل من أجل اقتصاد محلي نظيف من خلال الأنشطة الصناعية الخضراء وعدم تلويث البيئة بالمخلفات الصناعية وغيرها ونشر الوعي البيئي لدى الأفراد العاملين لديها.
- توفير بيئة عمل صحية وآمنة جنباً إلى جنب مع حل المشكلات الاجتماعية في الجماعات المحلية عبر دعم الأعمال والمشاريع التي تعود بالنفع للمجتمع المحلي.

المنارة للاستشارات

ثالثا : جهود تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة:

تعد المسؤولية الاجتماعية شكل من أشكال المساهمة في التنمية المحلية المستدامة، فالكثير من متطلبات التنمية تجد تطبيقاتها في المسؤولية الاجتماعية، وأن المسؤولية الاجتماعية هي وليدة متطلبات التنمية المستدامة، والشراكة في التنمية المحلية المستدامة بين الإدارة المحلية والقطاع الخاص تكون لبناء مستقبل أفضل للأجيال القادمة، من خلال إيجاد ودعم برامج اجتماعية واقتصادية وثقافية مستدامة مستقاة من الاحتياجات والأولويات الوطنية والمحلية .

إن المتتبع لمسار مفهوم المسؤولية الاجتماعية في الجزائر، يلاحظ انه في تنامي، مع تزايد اقتناع الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمفهوم، في ظل التحول نحو نظام اقتصاد السوق والتوجه نحو الخوصصة وبالتالي نحو تفعيل القطاع الخاص لتحمل المسؤولية الاجتماعية ومواجهة التحديات الجديدة التي تعترض المجتمع في ظل انهيار اسعار النفط وتطبيق سياسة رفع الدعم عن المواد الغذائية والخدمات الاجتماعية.

من خلال الرصد والمتابعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلديات يمكن ملاحظة أن مستوى المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص فى الجزائر لم يصل بعد إلى ما وصلت إليه في الدول الاخرى، فبالرغم من الدعم المالي الذي يحصل عليه القطاع الخاص من الدولة.

وعليه يمكن تفسير ذلك الى مجموعة من العوامل :

1. غياب ثقافة المسؤولية الاجتماعية لدى معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المنارة للاستشارات

2. عدم وجود اليات لتحفيز مؤسسات القطاع الخاص للمساهمة بمشاريع تنموية تغير المستوى المعيشي للمواطنين بشكل مستدام.
3. غياب اطار تشريعي واضح ينظم مساهمات المسؤولية الاجتماعية لمؤسسات القطاع الخاص في التنمية المحلية المستدامة.
4. حداثة ظهور وتطور دور القطاع الخاص في الاقتصاد المحلي، وعدم تبلور فكرة المسؤولية الاجتماعية كمفهوم لدى مسؤولي المؤسسات بالقطاع الخاص.

بناء على العوامل السابقة تظهر الحاجة الى تفعيل دور المسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص لتحقيق التنمية المحلية المستدامة بما يخدم احتياجات المجتمع المحلي والمؤسسات وذلك من خلال ما يلي :

1. ضرورة نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية من خلال منظمات المجتمع المدني المؤثِّرة في الأفراد، ورجال الاعمال وفي مقدمتها المساجد، والمنشآت التعليمية، وأجهزة الإعلام.
2. إيجاد نظام فاعل للحوافز، لتحقيق المنافسة بين المؤسسات في تنفيذ برامج المسؤولية الاجتماعية على المستوى المحلي.
3. تطوير التشريعات المحلية ذات الصلة ب المسؤولية الاجتماعية.
4. العمل على ضرورة تطوير مؤسسات القطاع الخاص من كل الجوانب التنظيمية والإدارية وتوفير البيئة الملائمة التي تعمل فيها لتأثيرها الإيجابي على التنمية المحلية المستدامة.

المنارة للاستشارات

الخاتمة:

لقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتـــائج يمكـــن حصـــرها فيمايلي:

1. إن مفهوم المسئولية الاجتماعية للمؤسسات القطاع الخاص، أصبح من متطلبات العصر الحالي، وهذا لارتباط المفهوم بالتنمية المحلية المستدامة،حيث أصبح لزاما على هذه المؤسسات الالتزام بمبادئ ممارستها الفعلية، خاصة في ظل الوضع المالي والاقتصادي الذي تمر به البلاد، وعجز التمويل المحلي عن تلبية احتياجات المواطنين خاصة في البلديات التي ليس موارد ذاتية محلية .
2. يساهم الدور الاجتماعي للمؤسسات الخاصة على مســتوى الجماعــات المحلية في القضـــاء علـــى الاضـــطرابات الاجتماعيـــة والحركـــات الاحتجاجية التي تنشأ نتيجة نقص الخدمات العموميـــة التـــي تقـــدمها البلديات للمواطن المحلي .
3. ان مساهمة القطاع الخاص على المستوى المحلي تبق موسمية عبـــارة عن الإعانات التي يقدمها رجال الاعمال بمناسبة الدخول المدرســـي او تحت ضغط السلطات المحلية.
4. في ظل غياب الأطر التشريعية والتنظيمية والمؤسسية التي من شـــأنها تعزيز مفهوم المسؤولية الاجتماعية لمؤسســـات القطـــاع الخـــاص،يبق الرهان على دور المجتمع المدني في مجـــال المســـؤولية الاجتماعيـــة لمؤسسات القطاع الخاص للقيام بتنظيم حملات واسعة النطاق للترويج لمفهوم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات ومحاولة تحديد مفهوم واضـــح ومتكامل للمسؤولية الاجتماعية.

المنارة للاستشارات

الهوامش :

1. ياسر شاهين، "البعد البيئي للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص الفلسطيني"، جامعة فلسطين الاهلية، بيت لحم، بدون سنة نشر، ص:05-06
www.wafainfo.ps/pdf/B5.pdf

2. صالح السحيباني، "المسؤولية الاجتماعية ودورها في مشاركة القطاع الخاص في التنمية: حالة تطبيقية على المملكة العربية السعودية"، (الملتقى الدولي حول القطاع الخاص في التنمية " تقييم واستشراف"، 23-25 مارس 2009، بيروت الجمهورية اللبنانية: ص:06-07)

3. هبة نصار، **المسؤولية الاجتماعية للقطاع الاعمال : دراسة استطلاعية** . مصر : مركز البحوث والدراسات الاقتصادية. جامعة القاهرة اوراق اقتصادية مارس 2000،ص 20

4. محمد الصيرفي، **المسؤولية الاجتماعية للإدارة**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،مصر، 2007، ص ص : 70-72.

5. فالح عبد القادر الحوري وآخرون، "إدارة الصورة الذهنية لمنظمات الأردنية في إطار واقع المسؤولية الاجتماعية "دراسة ميدانية في شركات الاتصالات الخلوية الأردنية". كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة العلوم التطبيقية، ص: 06-07

6. عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، الإسكندرية : الدار الجامعية 2001 ص84

7. الطيب ماتلو، التنمية المحلية آفاق ومعاينات، **مجلة الفكر البرلماني**، الجزائر، العدد الرابع أكتوبر 2003، ص127

8. أحمد رشيد، **نظام الحكم والإدارة**، الإسكندرية: دار المعارف، 1989، ص 32.

10. إبراهيم حسين العسل، **التنمية في الفكر الإسلامي**، لبنان: مجد،2006، ص25

11. غريبي محمد، " أبعاد التنمية المحلية وتحدياتها في الجزائر"، **مجلة البحوث والدراسات العلمية**،(جامعة المدية)، ع 4،أكتوبر 2010

12. عبد القادر بريش" دور القطاع الخاص في الجزائر في تعميق مبادئ وممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات" (بحث مقدم إلى الملتقى الدولي الثالث بجامعة بشار "منظمات الأعمال والمسؤولية الاجتماعية")

المنارة للاستشارات